

## المجلس 8 من شرح العدة شرح العمدة (للعلامة بهاء الدين

### المقدسي | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله الذي جعل طلب العلم من اجل القراءات وتعبدنا به طول الحياة الى الممات وشهاد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهاد ان محمدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ما - 00:00:00

مجالس التعليم وعلى الله وصحابه مراتب التقديم. اما بعد فهذا المجلس الثامن في شرح الكتاب الثامن من برنامج التعليم المستمع بستنته الرابعة ثلاث وثلاثين بعد الأربع مئة والالف واربع وثلاثين - 00:00:30

بعد الأربعين دولار وهو كتاب العدة في شرح العمدة. العلامة عبدالرحمن بن ابراهيم المقدسي رحمه الله. وقد هذه البيان الى قوله وتسلني التسمية فيما سبق في الوضوء في الصفحة الثانية والخمسين من الجزء الاول في - 00:00:50 الرسالة في باب الغسل من الجنابة. نعم. بسم الله الرحمن الرحيم. نعم. صلى الله وسلم نبينا محمد قال لا عبد الرحمن المقدسي رحمه الله تعالى اسئلته التسمية لما سبق في الوضوء وان يدعوه - 00:01:10

بدنه بيده ليصل الماء الى جميع بدنه. ذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة اخرى عن صحيح المتعلقة بغض الجنابة فقال وتسلني التسلية بما سبق في الوضوء اي من كونها سنة - 00:01:30

والذي استقر عليه المذهب عند متأخرین ان التسمية في الغسل والوضوء معا واجبة اذا فانهم يقولون في كل وواجبه التسمية مع البر. فالتسمية مع الذكر تكون عند الجنابة في ثلاثة مواطن من كتاب الطهارة. احدها الوضوء وثانيها - 00:01:50

وثالثها التيمم. فهاجم الابواب الثلاثة واجبها التسمية مع الذكر. وتقديم ان يقول بسم الله وان الذكر هو بالضم الذاتي في اللغة افصح ومعنىه التدبر يسقط باسيان وجهل. نعم. قال رحمة الله تعالى ثم ذكر من سنن - 00:02:20

ايضا ذلك البدن فقال وان يجلس بدنه بيديه. والدلك هو اليدين بقوة على البدن. فاذا امر المغسل يده على بدنه محركا سمي ذنبها وهو سنة عند الجنابة. وعلمه المصنف بقوله ليصل الماء الى - 00:02:50

في بدنه اي ليغلب على ظنه باقل المراتب ان الماء وصل الى جميع لان قوم الرسل كما تقدم تعميم جميع البدن بالماء. فمما يتيقن به التعميم او يبلغ به مرتبة للظن طالب ان يدرك الماء بيديه. ويکفي في حصوله - 00:03:20

الاصباغ وتعميم الماء الظن. نعم. قال رحمة الله تعالى مسألة ولا يجب نقض الشارع ان الله سبحانه وتعالى قال حتى تغتسلا اوجب الغسل ولم يذكر نقض الشعر ولو كان واجبا لذكره - 00:03:50

وغسله وتروية اصوله لقوله عليه السلام تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشرة لا تكون مصنفا رحمة الله تعالى مسألة اخرى من المسائل المتعلقة بغسل الجنابة فقال ولا يجب - 00:04:10

الشعب ونقض الشعر المراد به حلها. فلا يجب حل الشعر في غسل الجنابة اذا كان مجموعة مضمومة بخلاف رسول الحيض والنفاس. فان مذهب الجنابة وجوب نقض الشام فيه فمن الفروق عند الجنابة بين غسل الجنابة وغسل الحيض والنفاس ان الشعر لا يجوز - 00:04:30

يناقضه في غسل الجنابة بخلاف الحيض والنفاس فيجب فيهما نقض الشعر لحجمه وذكر المصنف رحمة الله تعالى دليل عدم الوجوب فقال بان الله سبحانه وتعالى قال حتى يغتسل وجود دلالة الاية هو المذكور في قوله اوجب الغسل ولم يذكر نقض الشعر. ولو كان -

واجبا لذكره فلما اعطي ذكر نقد السعي واكتفي بمراد الغسل تعين انه الواجب بخلافه فلا يكون واجبا. والغسل يحصل بتعيم البدن  
بالماء من اذا اصاب الماء على شعره وسائله بدنه - 00:05:30

صار مقتسلا ثم قال متمما البيان لكن يجب غسله اي غسل الشعر دون نقض وتروية اصوله اي اشباع اصول الشعر بان تمتلئ بالماء فتكون مأسوية لقوله عليه الصلاة والسلام تحت كل شعرة جنابة تغسل الشعر وتنقض البشرة. رجب ابو داود وغيره واسناده -

ضعيف وفيه الامر بغسل الشعر دون نقضه وحله. فيكون المتعين غسل الشعر مسائل البدن والبشرة اسم لظاهر البدن. قال رحمة الله تعالى واذا نوى بغسله طعامتين اجزى عنهما لانهما عبادتان من جنس تذكر الصغرى في الكبرى كالعمره مع الحج - 00:06:20

وهو صفة الاجزاء بما سبق وعنه لا يثير الغسل عن الوضوء لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ولأن الجنابة والحدث وجد منه فوجبت لهما طهاراتان كما لو كانا متفرقين. ذكر المصنف رحمة الله - 00:06:50

على مسائل باب غسل الجنابة ان المغتسل اذا نوى في غسله الطهارتين اي الصغرى والكبرى عنهما والفرق بين الصحارتين ان الصغرى تعلقها الحدث الاصغر. واما الكبرى فمتعلق الحدث الاكبر بالاعتذار المتعمد فباعتباره متعلق سميت الاولى صغرى سميت - 00:07:10

كبرى فمتهى اغتسل فنوى ان يرفع الحديثين مریدا الطهارة الصغرى والكبرى اجزأ عنهما باجتماعيتهما. وعلل ذلك بقوله بأنهما عبادتان اي عقوباتان شرعا من جنس اي شيء واحد فكلاهما يستعمل فيهما الماء على - 00:07:40

معروفة في كل فتدخل الصورة وهي الطهارة عن حدث اصغر بالوضوء الكبرى ومن الطهارة عن حدث الحج براءة الغسل كالعمره مع الحج. اي في قراء وتمتع فان الناس اذا كان ظالما - 00:08:10

او متمتعا جمع بين العمرة والحج وهو صفة الاجزاء اي في الغسل بما سبق من ان الاجزاء عندهم ان يعم في البدن ان يعم في الماء بدنه في الغسل. فيقع مجزئا عنه - 00:08:30

القاعدة ذكرها جماعة من القنابلة واوردها ابن رجب في قواعده. وهي قاعدة الثامنة عشرة عندهم. وسياقها حسب ما ذكر اذا اجتمع عبادتان من جنس واحد. في وقت واحد وليس احداهما مفعولة على جهة القضاء - 00:08:50

وليس احداهما مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية الاخرى الله ولا على طريق التبعية للأخرى. في الوقت تدخلت افعالهما تداخلت افعالهما واكتفي منهما بفعل واحد انتهى كلامه - 00:09:30

وايقاع هذه القاعدة على مسألتنا ان الغسل والوضوء اجتمعا وهما من جنس واحد لاشتياعهما في الطهارة في وقت واحد لكون المتلبس لصالح حينئذ يريد ان يرفع الحدث الاكبر والاصغر عنه وليس احداهما مفعولة على جهة الغضب - 00:10:10

فلم يقع فلم تقع احدى العبادتين قضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في الوقت كراتبة مع صلاة فرض فتدخلان ويكتفى منهما بفعل واحد فيؤدى فعل واحد تقع به العبادتان والفعل الواحد الذي تقع به عبادة الغسل من الجنابة والوضوء هو الاغتسال -

فإذا اغتسل سواء كان اغتساله مجزئا او كاملا فان الحدث الاصغر او الاكبر معا يرتفعان عنه ويجزئه اغتساله عنهما وهذه المسألة مسألة مندرجة في اصل عظيم وهو تداخل الاعمال. واكثر المشتغلين بصنعة الفقه - 00:11:10

يعتنون بقاعدة تقابلها وهي تزاحم الاعمال التي يذكر فيها ازدحام المصلحة والمفسدة او زحام مصلحتين احداهما كورا والاخري صغري وكذا ازدحام مفسديتين احداهما صورة والاخري كبرى. واما مسألة تداخل الاعمال فانه يقل اعمالها مع تكرر ورودها في مواضع كثيرة في الشرع. واشهر مواضعها عند - 00:11:40

الحنابلة موضعان احدهما في كتاب الغصن عند هذه المسألة والآخر في كتاب المناسك عند الذكر ان دراج طواف الوداع في طواف الافاضة. وفي الموضعين يحيطون على كل منهما نعم. قال رحمة قوله رحمة الله وعنه اي رواية اخرى عن الامام احمد لا يجزئ الغسل عن - 00:12:10

الوضوء فيبقى مطالبا مطالبا بالوضوء بعد غسله وعلله بقوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أي توضأ واغتسل ولأن الجنابة والحدث وجد منه أي تلبس بهما فوجبت لهما الطهارتان - 00:12:40

الصغرى والكبرى كما لو كانوا متفرقين. أي غير مجتمعين كان يحدث حدثا أصغر فيطالب بالوضوء ويحدث حدثا أكبر فيطالب بالغسل. كالحدود عندهم أي من أصاب حدودا مختلفة لو قدر أن أحدا أصاب حدودا مواردها مختلفة وشرب خمر فقذف فإنه يعامل بالعقوبة في كل - 00:13:00

على حدث والمذهب هو الأول أنه إذا نوى بغسله الطهارتين أجزأ عنهما معا نعم قال رحمة الله تعالى مسألة وكذلك لو تيمم للحدثين والنجلسة على بدنك اجزئ عن جميعهما لما - 00:13:30

فسبق وان نوى بعضها فليس له إلا ما نوى. لقوله عليه السلام ليس للمرء من عمله إلا ما نوى ذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة أخرى ختم بها هذا الباب فقال وكذلك اي - 00:13:50

اجزاء لو تيمم للحدثين اي الأصغر والكبر والنجلسة على بدنك اجزأ عن جميعها اي عن كل واحد من هذه الانواع الثلاثة التي يطالب فيها برفع حدث او ازالة نجاسته فإذا كانت عليه نجلسة على بدنك وتلبس بحدث اصغر - 00:14:10

واكبر ثم تيمم لكل ناويها الثلاثة أجزأ ذلك عنه. لما سبق اي من ذكر تداخل الاعمال ثم قال وان نوى بعضها اي بعض ما تيمم له كما لو نوى الأصغر دون الأكبر - 00:14:40

ان اكبر دون الأصغر او ازالة النجلسة عن بدنك. فليس له إلا ما نوى. اي لم يقع براءة للذمة وسقوطا بالطلب إلا ما عينه بنيته. فإذا نوى بتيممه ازالة النجلسة عن بدنك فقط وقع - 00:15:00

عنها دون بقية ما يلزمك التيمم له كما لو كان محدثا حينئذ حدثا أصغرها. وذكر المصنف رحمة الله تعالى الحجة فقال لقوله عليه السلام ليس للمرء من عمله إلا ما نوى - 00:15:20

والإشارة في الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم بما تقرر من ارادته عند ذكر الأدلة الحديثية أنها ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واكده بقوله عليه السلام مع احتمال وقوع السلام على غيره - 00:15:40

اصح القولين ايضا فالاكمال ان يصلى ويسلم العبد على النبي صلى الله عليه وسلم - 00:16:00 هو جائز في اصح قول اهل العلم لكن المعهود المشهور يستغنى بشهرته وكونه معبودا عن اعادة ذكره والاقتصار على السلام جائز في

الاولى الجمع بينهما وهي اكمالها والثانوية الاقتصار على الصلاة. الاقتصار - 00:16:20 فلو اقتصر على واحد منهما كأن يصلى فقط او ان يسلم فقط فذلك فمراتب الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث

على الصلاة وهي دون الاولى وفوق الثالثة. وثالثها الاقتصار على السلام الاقتصار على الصلاة. والحدث الذي ذكره المصنف رحمة الله تعالى لا يوجد بهذا اللفظ. وإنما يرجع إلى - 00:16:50

الحديث المشهور انما الاعمال بالنيات. واصل الغلط والله اعلم ان قدامى الذاكرين المسألة وما جرى مجريها من فقهاء الشافعية والحنابلة كانوا يقولون عند ذكرها لانه ليس للمرء من عمله إلا ما نوى. ثم انتقل الذهن عند جماعة من المؤخرين - 00:17:20

فظنواها دليلا واختلط عليهم الامر بحديث النية فصاروا يريدونه منسوبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره القدماء تعليما وذكرة المؤخرون دليلا. فالمتقدمون اذا ذكروا هذه المسألة قالوا بأنه ليس للمرء من عمله إلا ما نوى. ثم زاد المؤخرون اضافة هذه - 00:17:50

ان النبي صلى الله عليه وسلم بسبق اذهانهم الى ارادة هذا المعنى ملتبسا عليهم بالاحاديث الواردة في النية وشهرها حديث انما الاعمال بالنيات. وما ينبه اليه في صناعة الفقه خاصة والعلم عامة ملاحظة - 00:18:20

تطور ملاحظة تطور ما يذكر في الاطوال الاولى على نحو ثم تزايدوا على نحو ربما اخرج كلام الاولى عن مقصدتهم. ومن اعظم ما يؤدي الى الاختلال - 00:18:40

الغرام بالاختصار فان المختصرين للصناعة العلمية ولا سيما من الفقهاء طروا كثيرا من الجلية التي كانت تدرك في النظر لابن وهلة

من كلام الاولى فصار المتأخر يحتاج الى اعمال الذهن - 00:19:00

يتفهم مقاصد المتأخرین فمما يعيّنك على فهم الفقس خاصة والعلم عامة ان تطالع مدونات اوائل عند اراده تفهم جملة من كلام المتأخرین. لكن هذا الامر لا ينتفع به الا من حقه اصوله من العلم. فمن - 00:19:20

اصوله من العلم فاراد ان يتفهم بعد ذلك شيئاً منه غمض عليه فانه ينظر المصنفات في ذلك الفا مما كتبه والواوائل هذا شيء مجرّب نافع. نعم. احسن الله اليكم. قال رحمة الله تعالى باب التيم - 00:19:40

وصفته ان يضرب بيديه على الصعيد الطيب ضربة واحدة. فيمسح به عقد المصنف رحمة الله تعالى بباب اخر من ابواب وبكتاب الطحارة وهو من باب التيم وطوى رحمة الله تعالى بيان حقيقته الشرعية عند - 00:20:00

الحنابلة وهذا غالباً صنيعته في ابواب هذا الكتاب لانه وضعه على نحو مختصر لمن يعاني هذه الصناعة والغالب ان المتعاطي هذه الصناعة يكون له المام بحقائقها ومما يوصى به طالب العلم ان تكون له عنایة بالمعاجم الفقهية. والمراد بالمعاجم الفقهية الكتب -

00:20:20

التي صفت في لغة الفقهاء لأنها تعينك على تبيّن مقاصدهم ومراداتهم فيما يذكرون من الكلام. وكل مذهب من المذاهب المتّبعة دون فيه تصانيف في هذا المقصود وللحنابلة رحمة الله تعالى رحمة الله تعالى كتاب - 00:20:50

ابو مشهور وهو كتاب مطلع ابن ابي الفتح البعلبي. فإنه يعني ببيان معاني الالفاظ الشائعة عند حنابلة باعتبار الوضع اللغوي والاصطلاحي او الشرعي عندهم. ونظيره الكتاب الذي صنفه ابن عبد الهادي الصغير يوسف بن حسن المتعلق بالفاظ الخرق الا انه في الشهرة دون الاول وهو كتاب - 00:21:10

المطلع فلا ينبغي ان يعزّب عن علم متعاطي الصناعة الفقهية عند الحنابلة خاصة الالاذن بهذا الاصل واذا اراد ان يضم اليه كتاباً اخر يجمع بين القوة اللغوية والصناعة الفقهية فعليه - 00:21:40

المصباح المنير للفيومي فان هذا الكتاب من احسن الكتب وضعاً واكثرها نفعاً. ولا ينبغي ان تفرط طالب العلم من دوام تكرار النظر فيه وهو اనفع للطالب من كتاب القاموس. وان كان القاموس اكثر شهرة - 00:22:00

فان هذا اعظم نفعاً فان هذا اعظم نفعاً. والتيم عند الحنابلة هو استعمال تراب معلوم هو استعمال تراب معدوم. لمسح وجه ويدين على صفة معلومة استعمال تراب معلوم. لمسح وجه ويدين على صفة معلومة - 00:22:20

وسيذكر المصنف رحمة الله تعالى فيما يستقبل ما يتعلق بحقيقة هذه الصفة المعلومة عندهم. نعم. قال رحمة الله تعالى وصفته ان يضرّب بيديه على الصعيد الطيب غرابة واحدة ان يمسح بهما وجهه وكفيه لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمار انما كان يكفيك هكذا وضرب - 00:22:50

يديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه. متفق عليه. وقال القاضي المسنون ضربتان. يمسح بإحداهما وجهه وبالآخر يديه الى المرفقين. فيما روى ابن السنّة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيم ضربة ضربة للوجه وضربة لليدين الى - 00:23:20 ولنا ما سبق واما حديث ابن الصمة في الصحيح مسعي وجهه ويديه فيكون حجة لنا لأنّ ان اليـد عند اطلاق الشرع تتناول اليـد الى الكوع. بدليل قوله سبحانه والسارق والسارقة فقطعوا ايديهم - 00:23:40

وجزاء الآية وذكر الضربتين فيه فلم يصح. قال احمد من قال ورب. هكذا مخطوطـة الآية دائمة لك لجزاءـ نعم. وذكر الضربتين فيه فلم يصح. قال احمد من قال ضربـتـنـ فـانـمـاـ هوـ شـيـءـ - 00:24:00

ذكر المصنف رحمة الله تعالى في هذه الجملة صفتـاـ التـيمـ فـقالـ وـصـفـتـهـ انـ بـيـدـيـهـ عـلـىـ الصـعـيدـ الطـيـبـ ضـرـبـةـ وـاحـدـةـ. والـمـرـادـ بـالـيـدـيـنـ الكـفـانـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ فـيـ كـلـامـ وـسـيـأـتـيـ فـيـماـ يـسـتـقـبـلـ بـيـانـ الصـعـيدـ الطـيـبـ عـنـ قـوـلـهـ الشـرـطـ الرـابـعـ التـرابـ - 00:24:20

فـانـهـ سـيـبـيـنـ حـقـيقـةـ الصـعـيدـ الطـيـبـ. فيـضـرـبـ بـيـدـيـهـ عـلـىـ الصـعـيدـ الطـيـبـ وـهـ التـرابـ المـوـصـوفـ بـاـوـصـافـهـ تـأـتـيـ ضـرـبـةـ وـاحـدـةـ. فيـمـسـحـ بـهـاـ وـجـهـ وـكـفـيـهـ. لـقـوـلـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـيـ عـمـارـ اـنـمـاـ كـانـ يـكـفـيـكـ هـكـذاـ وـضـرـبـ بـيـدـيـهـ الـارـضـ فـمـسـحـ بـهـاـ وـجـهـ وـكـفـيـهـ. فيـمـسـحـ وـجـهـ - 00:24:50

اعوذ ما يمسح كفيه ثم قال المصنف وقال القاضي ويريد بالقاضي من عاش ابراهيم. ابو يعلى احمد بن علي بن مثنى الموصلي. جزاك الله خير. نعم. ابو يعلى محمد بن - 00:25:20

الحنبلي رحمه الله تعالى لان ابا يعلى جماعة لكن المراد منهم عند الحنابلة هو او يعلى رحمه الله تعالى فذكر عن ابي يعلى انه قال المسنون ضربتان يمسح بادهم وجهه وبالآخر يديه الى المرفقين. وال الاول هو المذهب انه يضرب ضربة واحدة يمسح - 00:25:40

بها وجهه وكفيه. ثم قال لما روى ابن الصمة بكثير الصاد. وهو ابو جheim ابن الحارت ابن الصمة الانصاري. وتقدم ان ابا الجheim

للتصوير رجل انصاري من الصحابة وان ابا الجهل مكبرا رجل قرشي من الصحابة فالماكب هو القرشي - 00:26:10

والصغر في لفظه لا في شأنه هو الانصاري رضي الله عنهم انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قاتل مضاربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين. رواه البيهقي في السنن الكبرى وغيره - 00:26:40

لا يصح والاحاديث المروية في الضربتين مرفوعة لا يثبت منها شيء كما سيأتي عن الامام احمد ثم قال الشارح ولنا ما سبق اي لنا من الحجة في كونها ضربة واحدة - 00:27:00

يمسح بها الوجه والكفان ما سبق من حديث عمار. واما حديث ابن الصتمة فاجاب عنه المصنف بقوله في الصحيح مسح وجهه ويديه فيكون حجة لنا. وبين وجه الحجة بقوله لان اليد عند اطلاق الشارع فتناولوا عند اطلاق الشرع تتناول اليد الى الكوع -

00:27:20

والكوع ايش هو العظم الذي يجلبها. وبينه؟ احسنت. والعظم الذي يلي الا بهام في اليدين. هذا العظم يسمى كوعا فتكون اليدين اذا اطلقوا بالشرع تتناول الكف فقط بدليل قوله سبحانه والسارق والسارقة فاقطعوا - 00:27:50

وأيديهما واليد المقطوعة منها هي الكف فتكون هي المراة. ثم قال وذكر الضرب فيه فلم يصح. قال احمد يعني الامام ابن حنبل لانه هو المراد عند الحنابلة فإذا قيل قال الامام احمد فالمراد به ابن حنبل لا غير. واما ما يقع في كتب البيهقي من قول - 00:28:17

صاحب من قول الناس قال الامام احمد فالمراد به المصنف احمد ابن الحسين البيهقي ابو بكر الحافظ رحمه الله ومن المتأخرین من ينقل عن كتب البيهقي اذا وقع فيها قال الامام احمد ناسبا ذلك اذا احمد ابن حنبل واذا - 00:28:47

ذكر الامام احمد في كتب البيهقي قيد ببنسبته الى ابن حنبل. واما ان اطلق فاعلم انه هو صاحب كتاب واطلب عنه بقوله قال الامام احمد يعني البيهقي فلن على ذكر من هذا لئلا تنسب الى - 00:29:07

الامام احمد من كتب البيهقي ما لم يقل كما وقع فيه بعض المتأخرین. قال اعني الامام احمد بن حنبل من قال قال الضربتين فانما هو شيء زاده. يعني زاده غلطا فلا يحفظ فيه. الاحاديث عن النبي صلى الله عليه - 00:29:27

وسلم والزيادات في متون الاحاديث من اعظم ما اخذ المعرفة الحديثية. روایة ودرایة فانها فيما يتعلق بالرواية منها ما يكون صحيحًا يستفاد منها ما يكون معللاً يوقف على علته بالتبع. واما من جهة الدراية فمنها اشياء تزاد فتزيد - 00:29:47

معانيها ليست في اصل الحديث. وقل احد من حذاق المصنفين في احاديث الاحكام الا واعتنى بذكر الزيادات التي يحتاج اليها في احاديث الاحكام فان المصنفين في ادلة الاحكام من الاحاديث النبوية لا يريدون استقصاء الزيادات - 00:30:17

اذ ذلك امر لا غاية له وانما يقصدون ذكر الزيادات المؤثرة في الاحكام. كما في حديث الذباب فان الحافظ ابن حجر لما عزاه الى الصحيح في البلوغ قال وزاد ابو داود - 00:30:37

وانه يتقى بجناحه الذي فيه الداء. فنبه على هذه الزيادة بالحاجة اليها في معاني الحديث وكان جماعة من الاولئ لهم معرفة وحذق في ذلك جماعة من الشافعية خاصة كابي بكر ابن زياد وابي بكر ابن خزيمة ويقاربهما في ذلك ابو بكر ابن المنذر رحمه الله تعالى -

00:30:57

وان لم يصرح بذلك لكن له عنایة بهذا الاصل وكذا ابو جعفر ابن جرير في كتاب تهذيب الاثار بما وجد منه فينبغي ان يعتني طالب العلم بالزيادات ليقف على مراتبها من الصحة والثبوت ومما تؤدي اليه من الاحكام - 00:31:27

اطلعوا بالعنایة بهذا الاصل على جملة من الزيادات التي تذكر ولا اصل لها ف تكون مما اشتهر في کلام الناس وهي تحفظ في الاحاديث

النبوية. وهذا النوع من انواع الحديث وهو معرفة الزيادات يذكرونه غالبا - 00:31:47

عند ذكر الصحيح فاذا ذكروا الحديث الصحيح ذكروا بعد ذلك الزيادات على الصحيحين ثم استطردوا فذكروا الزيادات في المتنون ويريدون بها الزيادات التي تروي ما اسند وادرج في بعض المتنون منها وليس هو من جنس - 00:32:07

النوع المدرج عندهم لأن النوع المدرج ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. واما الزيادات فتكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم واما ما كان من غير كلام النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يكون مدرجا ولا يكون زيادة - 00:32:27

مثلا الحديث الذي مثلنا به من حديث الذباب تكون هذه الزيادة مضافة الى النبي صلى الله عليه وسلم ويقال فيها زاد فلان او وفي رواية فلان زيادة كذا وكذا. اما ان كانت ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فانها لا تضاف - 00:32:47

الى الزيادة في الحديث بل هذا من نوع ينبغي ان يسمى بالملزق اي الذي ادخل في الحديث النبوى وليس منه مثل حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة. فان مسلمة لا يقال انها زيادة في - 00:33:07

فان التعبير بزيادة يوهم انها مروية وليس كذلك وانما وقعت في كلام بعض المؤخرين. فعند ذلك قالوا ان هذا ملخص ملخص بالحديث وليس منه ولو نظائر كثيرة في الحديث النبوى وباب الزيادات - 00:33:27

يحتاج الى الافراد وقد صفت فيه بعض الكتب الكليلة التي لا تفي بالحاجة منه وتوجد رسالة نافعة لم تطبع بعد او عزت بها الى بعض المشتغلين بالدراسات العليا فقدمها في جامعة - 00:33:47

الملك سعود وهي الزيادات التي اوردها الحافظ في بلوغ المرام وهي من اول الزيادات الفقهية التي يعنى بها وهذه الدراسة لم بعد والمقصود ان كلام الامام احمد هنا من قال ضربتين فانما هو شيء زاده اي لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما يروى - 00:34:07

في ذلك اشياء موقوفة والعمدة على الاحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كونها ضربة واحدة للوجه والكفين نعم. قال رحمه الله تعالى مسألة وان تيمم باكثر من ضربة او مسح اكثرا جاز - 00:34:27

ابن الصمة فانه دل على جواز التيمم بضربتين. وحديث عمار يدل على الاجزاء بضرب ولا تنافي بينهما ولان الله سبحانه قال فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ولم يذكر ولم يذكر عددا - 00:34:47

ومن ضرب ضربتين او مسح اكثرا من اليد الى الكوع فقد وفي بموجب النصب. ذكر المصنف رحمه الله تعالى مسألة اخرى من مسائل باب التيمم فقال وان تيمم باكثر من ضربة او مسح اكثرا جاز لحديث - 00:35:07

الصلة وفيه الزيادة على ذلك. قال فانه دل على جواز التيمم بضربتين وحديث احاديث عمار يدل على الاهتزاء بضربة ولا تنافي بينهما. فتكون الزيادة مقبولة مع بقاء الاصل انه واحدة ثم قال ولان الله سبحانه قال فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ولم يذكر عددا اي اطلق ولم يقييد - 00:35:27

ومن ضرب ضربتين او مسح اكثرا من اليد الى الكوع فقد وفي بموجب النص اي جاء بالمطلوب منه ثم زاد عليه فاذا اوقع المطلوب برأت ذمته وتكون الزيادة عليه جائزة. وتقدم - 00:35:57

ان النص بمعنى الدليل من اصطلاحات علم الجدل. ثم درج الى العبارة الاصولية والفقهية والله عند العنصريين معنى اخر لا يخفى يذكرون في دلالات الالفاظ لكن بمعنى الدليل هذا اصطلاح في علم الجدل - 00:36:17

المسمى بعلم البحث والمناظرة ثم صار شائع الاستعمال عند الفقهاء والاصوليين. وهذه المسألة مما يخالف فيه التيمم الوضوء لأن الزيادة على الوضوء عند الحنابلة تكره لأنها من جهة الاسراف فلو زاد على - 00:36:37

الثلاث وقع في الاسراف في الوضوء بخلاف الزيادة على الضربة في التيمم فانها لا تكون كذلك بل هي جائزة نعم. قال رحمه الله تعالى مسألة وله شروط اربعة احدها العجز عن استعمال الماء - 00:36:57

ما لعدمه بقوله سبحانه فلم تجدوا ما ان فتيتموا او للخوف او لخوفضرر من استعماله لمرض او برد شديد او جرح لقوله سبحانه وان كنتم مرضى او على سفر الآية ولحديث عمرو رضي الله تعالى عنه - 00:37:17

في ليلة باردة فخشيت ان اغتسلت عن اهلك. فتيممت وصليت وصليت باصحابي. وعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلم يأمره بالإعادة. رواه ابو داود. تذكر المصنف رحمة الله تعالى في هذه المسألة - [00:37:37](#)

شروط التيمم مبتدئاً اولها فقال وله التيمم شروط اربعة. احدها العجز عن استعمال الماء. اي عدم القدرة على استعماله اما حقيقة او حكماً. فالحقيقة هي المذكورة بقوله اما لعدمه - [00:37:57](#)

سبحانه فلم تجدوا ما فتيمموا فان هذا فاقد للماء فيكون عاجزاً عنه على الحقيقة واما العجز الحكمي فهو المذكور في قوله او لخوف الضرر من استعماله لمرض او برد شديد - [00:38:31](#)

او جرح اذا كان العبد مريضاً او يخاف ضرر برد شديد او به جرح يضر به الماء فانه يكون عاجزاً حكماً عنه. واورد المصنف الدليل فقال لقوله سبحانه وان كنتم مرضى او على سفر فان هاتين الحالتين - [00:38:51](#)

توجبان العدل العبد فالمريض لا يقدر على استعمال الماء مخافة الضرر به والمسافر ربما فقده ثم قال ولحديث عمرو يعني ابن العاصي رضي الله عنه فانه المراد عند الاطلاق بذكر عمرو. استلمنت في ليلة باردة فخشيت ان اغتسلت ان اهلك فتيممت - [00:39:21](#)

الحديث رواه ابو داود وغيره واختلف في لفظه اختلافاً كثيراً والاظهر ان ذكر التيمم فيه غير محبوب وهو اختيار ابي اختيار ابي عبد الله ابن القيم في زاد المعاد اصل القصة تروى بما يمكن قبوله. وقد صححها ابن الحاكم وابن حبان. واما ذكر الصحابة ابن حبان - [00:39:51](#)

الحاكم واما ذكر التيمم فانه لا يصح فيه. نعم. قال رحمة الله تعالى مسألة او وفي العطش على نفسه حكاية ابن المنذر اجماعاً او لخوفه على رفيقه او بهيمته او خوفه او خوف على نفسه او ماله في - [00:40:21](#) او ماله في طلبه لانه خائف الضرر باستعماله. فجاز له التيمم لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ذكر المصنف رحمة الله تعالى تتمة الشرط الاول المتعلق بالعدل فقال او لخوف العطش على نفسه اي ان استعمل ما معه من الماء. حكاية ابن المنذر ابو بكر الحافظ رحمة الله - [00:40:41](#)

على اجماعاً فهو من نقلة الاجماع المشهورين وله كلام كثير متفرق في اجماع وذكروا له كتاباً في الاجماع. وطبع كتاب منسوب اليه الله اعلم وبصحته لان النسخة التي اعتمد عليها لا تحمل سمعاً ولا اسناداً الى ابي بكر - [00:41:11](#) ابن المنذر وفي بعض الكلام اختلال. فاما ان تكون النسخة صحيحة النسبة اليه لكنها سقيمة تحتاج الى اصل اخر تصحح به او ان يكون هذا المجموع ملتقطاً من كلامه المتفرق - [00:41:41](#)

وانه لم يصنفه على هذا الوضع وانما عمد بعض الفقهاء فجمع كلامه بهذا الموضع الذي سمي بكتاب الاجماع منسوباً اليه ولا يمكن القطع بذلك الا بالوقوف على نسخة اخرى سوى النسخة التي طبع عنها الكتاب غير مرّة بعنایة - [00:42:01](#) في جماعة متفرقين كل على حد. ويبقى الاستثناء بهذا الكتاب لانهم ذكروا لابي بكر منذر كتاباً في الاجماع وهذا الكتاب يوجد جل ما فيه مفرقاً في كتاب ابي بكر ابن المنذر رحمة الله - [00:42:21](#)

وابو بكر ابن المنذر من نقلة الاجماع المشهورين والاصل فيما نقله من الاجماع الاحتجاج به. فلا يغمز بما قد يقع من وهم فيما يذكره من الاجماع لان الاجماع المنقول من احد من الثقات لا يرتفع الا بشيء. احدهما - [00:42:41](#)

الوقوف على خلاف باق على خلاف صحيح في ذلك. الوقوف على خلاف صحيح في ذلك والآخر وجود نقل مخالف. وجود نقل مخالف بذلك الاختلاف دون الاجماع. والفرق بينهما ان المرتبة الاولى - [00:43:11](#)

تقول انت الواقع على الاختلاف وان لم يحكى احد واما المرتبة الثانية فيوقف على خلاف حكاية متكلم من اهل العلم لكن ينبغي التنبه ان الاختلاف الذي توقف عليه ولم يذكر احد حكايته ينبغي ان يكون - [00:43:49](#)

خلافاً باقياً لم يرتفع بالاجماع. فانه ربما وجد خلاف مفارق للجماع ان نقل لكن يكون الامر ان هذا الاختلاف كان قديماً ثم ارتفع بعد ذلك كما كان الخلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في الاغتسال هل الماء من الماء؟ ام اذا اولج ولو لم ينزل فانه - [00:44:09](#)

يجب عليه الاغتسال فكان خلافاً قدماً ثم ارتفع واستقر الامر انه اذا اولج فانه يجب عليه الاغتسال لو لم ينزل ثم قال او لخوفه على رفيقه اي في سفره او بهيمته التي معه او خوف على نفسه او ماله في طلبه بان يلتحقه - 00:44:39

خوف يتعلق بنفسه في طلب الماء بان يرد على مهمه او قفر فيه قطاع طرق او نحو ذلك قال لانه خائف للضرر باستعماله. فهو يخاف ان يتقدم مما يذهب به - 00:45:09

ماله او نفسه فجاز له التيمم لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار رواه ابن ماجه وغيره بسانيد لا وافرادها من ضعف ويحصل لها بمجموعها قوة تجعله في مرتبة الحديث الحسن. نعم - 00:45:29

قال رحمة الله تعالى مسألة او تعذر الا بثمن كثير يزيد على ثمن الماء او ثمن يعجز عن كذلك هكذا في المخطوطة عندك او ثمن يعجز عن ادائه كذلك. صحوها - 00:45:49

يزيد على ثمن المثل او ثمن يعجز عن ادائه كذلك يعجز ولا يعجزها فاجعلوها بالكسر والكاف. هي بكسر والفتح. ذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة الاخرى من مسائل باب التيمم فقال متى فليتحقق بالعجز عن استعمال الماء او تعذر - 00:46:09 اي الحصول عليه الا بثمن كثير يزيد على ثمن المثل. اي المتعارف عليه في قيمته او ثمنه يعجز عن ادائه كذلك او يكون بمال لا قدرة له على ادائه كذلك فلا يشغل - 00:46:41

ذمته بدين بل له رخصة في التيمم. نعم. قال رحمة الله تعالى مسألة فان امكنه استعماله في ببعض بدنه ولم يمكن في بعضه كالمحروم استعمله وتيمم للباقي. لانه خائف على نفسه اشبه المريض - 00:47:01

ذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة اخرى تابعة للشرط الاول فقال فان امكنه استعماله في بعض بدنه ولم يمكنه في بعضه كالمحروم استعمله. اي اذا قدر على استعمال الماء لبعض الاعضاء - 00:47:21

وضوئه او غسله ولم يمكن لبعض كالمحروم الذي يتضرر جرحه بوصول الماء اليه استعمله اي فيما يقدر عليه من الاعضاء وتيمم للباقي اي لما باقي من اعضائه لانه خائف على نفسه اشبه - 00:47:41

المريض ومحل ذلك فيما اذا كان الجرح في محل الاعضاء المطلوبة شرعاً في الوضوء اما فانه ولا ريب كيما كان يتعلق بالبدن كله فلو قدر ان احداً جرح جرحاً يتضرر بوصول الماء اليه في عضده - 00:48:01

فإن هذا يتوضأ ويغسل اعضاءه تامة الا ضرر بوصول الماء الى عضده لا يتصور ذلك في الوضوء واما في الغسل فنعم. نعم. قال رحمة الله تعالى مسألة وان وجد ماء لا يكفي الا ببعض بدنه - 00:48:21

طهارته لزمه استعماله استعماله وتيمم للباقي. لقوله عليه السلام اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم هذا ان كان جنباً وان كان محدثاً فعلى وجهين احدهما يلزم استعماله كالجنب. والثاني لا يلزم وهذا مبني على وجوب - 00:48:41

الموالاة وفيها روایتان. فان قلنا بوجوبها لم يلزم استعماله لانه لا يفید. وان قلنا انها غير واجبة ان لزمها لانها تفید رفع الحدث رفع الحدث عن بعض بدنه. واما الجنابة فليس فيها موالاة. لان الاصل عدم - 00:49:01

الموالاة في الطهارتين لان الله امر بالغسل فيها لا غير. وانما وجبت في الوضوء لان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي رأى في قدمه لمعة لم يصبها الماء باعادة الوضوء والصلوة. اخرجه ابو داود. فبقي غسل الجنابة على - 00:49:21

الاصل. ذكر المصنف رحمة الله تعالى مسألة من المسائل المتعلقة باحكام الطهارة المائية. فقال وان وجد ماء لا يكفي الا ببعض بدنه. لطهارة فاذا استعمله انما يستعمله في بعض الاعضاء دون تمامها لأن يريد أن يتوضأ فلا يكون الماء - 00:49:41

الا كافي عندما يكون الماء كافياً الا لغسل وجهه ويديه وكذا لو كان مريضاً رسالة فلا يكفي الماء الا لغسل بعض بدنه. فانه يلزم من يستعمل ما عنده من الماء. فيتوضاً - 00:50:11

او يغسل الاعضاء التي يقدر عليها ويتمم للباقي من الاعضاء لقوله عليه السلام اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه من حدث ابي هريرة ثم قال هذا اذا كان جنباً اي عن حدث اكبر وان كان محدثاً اي عن حدث - 00:50:31

على وجهين اي في مذهب الامام احمد رحمة الله تعالى. والفرق بين الرواية والوجه ان الرواية تكون عن الامام واما الوجه فانه يكون

من تخریج بعض اصحابه فهن بعدهم على رواية - 00:50:51

عنه او على اصوله. وباب التخریج الفقهي اوعظ من باب التخریج الحدیثی. وهم الناس اليوم التخریج الحدیثی دون تخریج الفقهي مع شدة العجب اليه. ولا سيما في النوازل فانها تحتاج الى تخریجها - 00:51:11

اما على روایات الفقه عن الائمة المتبوعين او على اصول اولئك الائمة المتفوّعين من المذاهب الاربعة وما يوصي به ان كثيرا من المجامع الفقهية لا ترفع رأسا الى هذا الاصل في النوازل الفقهية فتجد ان - 00:51:31

جل كلامهم في هذه المسائل بالنظر الى الاadle والأخذ بالادلة حسن لكن كلام الفقهاء والاصول التي ذكرت في مدونات اصول الفقه علم كم مستنبط من مسالك الفقهاء وتصرفاتهم مع الاadle الشرعية فينبغي - 00:51:51

الانتفاع بها وضيق العلم عن هذه المدارك العلمية جعل بعض الناس يفرز الى الحق النوازل الفقهية ببعض ما يذكر في القوانين المطبقة في الشرق او الغرب فيذكرون هذه القوانين للاستئناس بها في هذه - 00:52:11

نوازل وهذا ليس من الامر الحسن لأن الاسلام دين كامل لا يحتاج الى غيره وانما ينتفع بما يذكرون في النازلة اما في الحكم عليها فانه ينظر الى الاصول الشرعية واعظمها وفرة كلام الفقهاء واصول - 00:52:31

رحمهم الله تعالى وما من نازلة بباب من الابواب التي تتعلق بالسياسة او الاقتصاد او الطلب او غيرها الا من كلام الفقهاء او في اصولهم ما يمكن التخریج عليه. لكن البلوغ الى هذه الرتبة يحتاج الى علم كثير - 00:52:51

بالفقه واصوله فمثلا من النوازل الفقهية في باب السياسة ما يسمى بالانتخابات. فان هذه الانتخابات تخرجها على بعض المسائل المذكورة في كتاب الجهاد كقولهم رحمهم الله تعالى في باب الجهاد ويشارون من يثق به - 00:53:11

من اهل الحل والعقد فان هذا من جنس ذلك على تفصيل ليس هذا محله لكن القصد هنا الانباء الى العناية بتخریج النوازل الفقهية على كلام الفقهاء واصولهم رحمهم الله تعالى. ومثل هذا لا يرتقي اليه الا من اطلع - 00:53:31

طلع بالفقه واصوله. واما ما صار من الجرأة على هذا الاصل حتى صار المبتدئون في العلم ممن يحضرون الاكاديمية في المسجد او الدكتوراه يعنون التخریج الفقهي فهذا من نك الامر وانقلاب العلم فان هذا - 00:53:51

كالكلام في احاديث الصحيحين بالعلل فكما يمنع الكلام باحاديث الصحيحين في العلل الا لنفل يسير لهم معرفة بالعلل اولا ومعرفة ثانية بما ينبغي الكلام به حينئذ في احد الصحيحين فكذلك تخریج الفقهاء رحمهم الله تعالى والنوازل التي - 00:54:11

تذكر لا ينبغي ان يجعل مرتعا خصبا لمن لم يشدو من العلم الا قدرها يسيرا. ثم قال المصنف فعلى وجهين احدهما يلزم استعماله كالجنب فيستعمل ما عنده من الماء في رفع الحديث الاصغر - 00:54:31

ثم يتيمم على الباقي والثاني لا يلزمه ان يتيمم دون استعمال ما عنده من الماء. ثم قال وهذا مبني على وجوب المواراة تنبيها الى مدرك التخریج. وان مدرك التخریج عندهم هو الخلف في وجوب المواراة وفيها روایتان اي عن الامام احمد - 00:54:51

بالوجوب وعدمه وتقديم ان المواراة عند الحنابلة بالوضوء انها من فرائض الوضوء واركانه ثم قال فلان بوجوبها لم يلزم استعماله لانه لا يفيد فانه يغسل بعض الاعضاء ويترك بعضها. وان قلنا انها - 00:55:11

غير واجبة لزمه ذلك بان يستعمل بعض الماء ويترك بعضه ثم قال لانها تفید رفع الحدث عن بدنه لعدم اشتراط المواراة حين اذ واما الجنابة فليس بها مواراة لان المواراة في الغسل - 00:55:31

قال لان الاصل عدم المواراة في الطهارتين لان الله امر بالغسل فيهما لا غير اي باستعمال الماء وانما وجبت في الوضوء لان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي رأى في قدمه لمعة اي قدرها لم يصبه الماء من قدمه لم يصبه الماء باعادة - 00:55:51

الوضوء والصلة اخرجه ابو داود وتقديم انه حديث حسن فيقي غسل الجنابة على الاصل والذي استقر عليه المذهب التسوية بينهما فمن وجد ماء يقدر على استعماله في بعض اعضائه ثم ينفذ ذاك - 00:56:11

الماء فانه يستعمل ما عنده من الماء في وضوء او غسل ثم يتيمم عن الباقي فما فمن قدر على بعض الواجب اتي به فهذه من قواعد الجنابة ان من قدر على بعض الواجب اتي به. فاما قدر على استعمال الماء - 00:56:31

في الوضوء في وجهه ويديه استعمله وتيم عن الباقي او قدر على استعماله في غسل رأسه في حدث اكبر فانه يغسل رأسه ثم  
يتيم عن الباقي الذنب اكبر الله الله اكبر اشهد ان لا الله الا - 00:56:51

الله لا الله الا الله محمد رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على حي على الفلاح الله اكبر تكبير الله اكبر لا الله الا الله  
نعم - 00:57:40

قال رحمه الله تعالى الشرط الثاني دخول الوقت فلا يجوز التيم لفرض قبل دخول وقته ولا لナافلة في وقت النهي عنها لانه قبل  
الوقت مستغن عن التيم فلم يجز تيمه كما لم تيم كما لو تيم وهو واحد للماء. ولان التيم - 00:59:04  
الماء كما لو تيم وهو واحد الماء ولأن التيم انما جاز للحاجة الى الصلاة قبل الوقت هو غير محتاج الى الصلاة وكذلك وقت النهي.  
الشرط الثالث النية لقوله عليه السلام - 00:59:25

انما الاعمال بالنيات. ذكر المصنف رحمه الله تعالى شرطين من تتم الشروط الاربعة التي اشار اليها قبل في قوله رحمه الله تعالى وله  
شروط اربعة. فالشرط الثاني هو دخول الوقت - 00:59:45

اي بما يتيم له. فإذا اراد ان يتيم لشيء نظر الى دخول وقته. فلا يجوز التيم لفرض قبل دخول وقته فمن اراد ان يتيم للظهر تيم  
بعد دخول وقت الظهر ولا لナافلة في وقت النهي عنها لان - 01:00:05

وقت النهي ليس محل للصلاحة المتنفل بها فلا يتيم حينئذ. قال معللا لانه قبل الوقت مستغن عن التيم اي لا حاجة له اليه. فلم يجز  
تيمه في وقوعه في غير وقته. كما لو تيم - 01:00:25

وهو واحد الماء فالواحد للماء لا يجوز له التيم فكما يكون تيمه حال وجود الماء لاغيا كذلك فيكون تيمه قبل الوقت لاغيا. فيجمع  
بينهما عدم الاحتياج الى التيم حينئذ. قال ولان - 01:00:45

انما جاز للحاجة الى الصلاة اي احتياجا شرعا وذلك بكون الصلاة المفروضة فرضا لازما ذمة العبد قبل الوقت هو غير محتاج الى  
الصلاحة بوقت مقدر شرعا فلا تقع قبله. وكذلك وقت النهي فانه ممنوع من الصلاة فيه فلا يحتاج اليها للمنع - 01:01:05  
الشرعى ثم ذكر الشر الثالث فقال النية وتقديم حدتها لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات متفقا عليه واللفظ للبخاري. نعم. قال رحمه  
الله تعالى مسألة فان تيم لـナافلة لم يصلبي به - 01:01:35

ظاء لان التيم لا يرفع الحدث فلا يباح الفرض ولا يباح الفرض حتى ينويه. لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات مسألة وان تيم  
لفربيضة فله فعلها لانه نواها وله فعل ما شاء من الفرائض والنواقل - 01:01:55

حتى يخرج وقتها لانها طهارة اباحت فرضا. فاباحت سائر ما ذكرناه اشبه الوضوء. ذكر المصنف رحمه الله فعلى مسأليتين ترجعان الى  
شرط النية في التيم فقال مسألة فان تيم لـナافلة اي مریدا - 01:02:15

صلاة نافلة لم يصلبي به اي بتيمه فرضا. وعلله بقوله لان التيم لا الحدث الحدث باق وانما يكون التيم عند الحنابلة مبيحا اي  
يكتسب به الاذن فيما يطلب فعله اي يكتسب به الاذن فيما يطلب فعله مع بقاء الحدث. فلا يباح - 01:02:35

حتى ينويه اي لا يستبيح الفرض حتى ينوي الفوضى بتيمه. ثم قال لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات. فإذا نوى ان يتيم لـナافلة  
كانت النية معلقة بها فلا تتجاوزها ثم قال في المسألة الثانية وان تيم لفربيضة فله فعلها لانه نواها - 01:03:05

له فعل ما شاء من الفرائض والنواقل حتى يخرج وقتها وعلله بقوله لانها طهارة اباحت فرضا فاباحت الزائر ما ذكرناه اشبه الوضوء.  
فإذا استبيحت الفربيضة وهي الواجبة بالتيم فان ما دونها مندرج في استباحتها فيستبيح بذلك النافلة وما دونها. قال اشبه -  
01:03:35

كما لو توضا في صلاة الفرض فان وضوه حينئذ يرفع حدثه فله ان يصلبي ويمس القرآن ويطوف بالبيت. نعم. قال رحمه الله تعالى  
الشرط الرابع التراب فلا الا بتراب طاهر لان الله سبحانه قال فتيمموا صعيدا طيبا. قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه الصعيد -  
01:04:05

تراب الحرف والطيب الطاهر ويشترط ان يكون له غبار لقوله سبحانه فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ومن للتبعيض وما لا غبار له لـ

يمسح بشيء منه. ذكر المصنف رحمة الله تعالى الشرط الرابع من شروط - 01:04:35

التييم وهو التراب. فقال فلا يتيم إلا بتراب طاهر لأن الله سبحانه قال صعيدا طيبا. قال ابن عباس الصعيد تراب الحرب. يعني التراب الذي تكون فيه الزراعة رواه عبد الرزاق وغيره - 01:04:55

واظن اسناده لا بأسبابه فيما اذكر الان والله اعلم وعسى ان اراجعها او تراجعوها. ثم قال والطيب الطاهر اي تفسير بانه الطاهر والمراد بالطاهر هنا المعنى اللغوي لا المعنى الفقهي - 01:05:26

لان الطاهرة عند الحنابلة لا يتيم به فان الحنابلة يقسمون التراب ثلاثة انواع كالماء احدهم التراب الظهور والثاني التراب الطاهر والثالث التراب الجس فالمراد هنا بقولهم الطاهر ما يرجع للمعنى - 01:05:46

اللغوي دون المعنى الاصطلاحي ثم قال ويشترط ان يكون له غبار لقوله سبحانه فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ومن للتبعيض وما لا غبار ومن ذي التبعيض وما لا غبار له لا يمسح بشيء منه. الا يكون - 01:06:06

باليد فيما اذا شيء يمكن ان يمسح به الوجه وانما يمكن وسع الوجه بالتراب اذا كان له غبار يعلق باليد ولذلك فان التراب الذي يتيم به عند الحنابلة يجمعه الاتي - 01:06:26

وهو ان يكون طهورا مباحا غير محترق. غير محترق. له غبار يعلق باليد فلا بد من اجتماع هذه المعاني الخمسة فلا يتيموا بتراب طاهر ولا نجس. وكذا لا يتيم بتراب - 01:06:46

مفصول ولا مسروق ولا موقوف على شيء معين لا تعلق له بالطهارة ولا يتيم بتراب محترق. كالتراب الذي يكون من الخزف بعد دكه فان الخزف انما يقوى بحرقه بالنار. فلو قدر ان خزف تكسر - 01:07:30

ثم دق ليس له ان يتيم بترابه. ولا يصح ان يتيم كذلك الا ان يكون له غبار يتطاير. وضابط التطايير علقة باليد. حتى يمكن مسح الوجه به فاذا اجتمعت هذه المعاني المجموعة في قولنا ان يكون طهورا مباحا غير محترق - 01:08:00

له غبار يعلق باليد فإنه يتيم به. واضح؟ طيب لو انسان مر بمسجد يبني عندهم ترميم في المسجد قال وبين الدورات؟ قال والله الدورات في دورات ولا عنده ماء والوقت يضيق عن الصلاة الان واحد فيه حفلة تراب هنا حق الصبة تيم بها - 01:08:30

يصح تيممه ام لا يصح اللي ما يصح يعللها يصح لان هذا لا يصح لان هذا وقف على البناء لان هذا وقف على البناء وليس وقفا لاستعماله في الطهارة فلا - 01:09:00

يجوز له ان يستعمله هذا يندرج في ايش؟ بان يكون مباحا. وهذه الشروط التي ذكرها المصنف رحمة الله على اربعة للتيم استقر عدها عند الحنابلة بقولهم شروط التيم ثمانية شروط التيم ثمانية. احدها الاسلام - 01:09:24

وثانية النية وثالثها العقل ورابعها التمييز. خامسها دخول وقت ما له وسادسها العجز عن استعمال الماء العجز عن استعمال الماء وسابعها استنجاء او استجمار قبله. استنجاء او استجمار قبله وثامنها كونه بتراب طهور مباح - 01:09:56

بتراب طهور مباح ايش؟ غير محترق له غبار يعلق باليد. كونه بتراب اود غير محترق يكون بتراب طويل مباح غير محترق له غبار يعلق باليد. فهذه شروط التيم الثمانية في مذهب الحنابلة - 01:10:59

قال رحمة الله تعالى اسئلته ويبطل التيم ما يبطل طهارة الماء لانه بدل عنه. كما فرغ المصنف رحمة الله تعالى من ذكر شروط التيم شرع يذكر مبطلاته وبقي بعدهما ذكر واجب التيم. وتقدم انه تسمية - 01:11:29

لابد التسمية مع الذكر فواجبه التسمية مع الذكر. واما مبطلاته فذكر المصنف رحمة الله تعالى منها المعدودة في قوله ويبطل التيم ما يبطل طهارة الماء. والمراد بذلك ما ينتقض به وضوءه - 01:11:59

او غسله لانه بدل عنه اي بدل عن الطهارة المائية في الوضوء او بالغسل. فما نقض الطهارة من موجبات الحدث الاصغر او الاكبر فإنه يبطل التيم. فالوضوء مثلا يبطل باكل - 01:12:19

تحمي الابل ولو نينا فكذلك يبطل به التيم والغسل يبطل بخروج المني دقا بشهوة فكذلك يبدو به التيم. نعم. قال رحمة الله تعالى

مسألة ويبطل بخروج الوقت لانها طهارة - 01:12:39

سورة فتقدر بقدر الضرورة وقدر الضرورة الوقت فتقيد به لانه وقت الحاجة. ذكر المصنف رحمة الله عدم مبطلات التيمم خروج الوقت وعلله بقوله انها فخاراة ضرورة اي حملت عليها الضرورة - 01:12:59

فتقدر بقدر الضرورة وقدر الضرورة الوقت فتقيد به لانه وقت الحاجة فإذا تيمم الوقت يستبيح به صلاة او غيرها فانه يتقييد بذلك الوقت فإذا خرج الوقت بطل التيمم نعم. قال رحمة الله تعالى مسألة ويبطل بالقدرة على استعمال الماء لقوله عليه السلام التراب - 01:13:19

فيك ما لم تجد الماء فإذا وجدت الماء فأمسكه جلدك اخرجه ابو داود. ذكر المصنف رحمة الله من مبطلات التيمم انه يبطل بالقدرة على استعمال الماء اي من صارت له قدرة بعد عجز - 01:13:49

عن استعمال الماء فانه حينئذ يقتصر تيممه لقوله عليه السلام التراب كافيك ما لم تجد الماء فإذا وجدت الماء جلدك اخرجه ابو داود.

وعزاه في حاشية الكتاب الى السنن. وتخريجها - 01:14:09

هذا كتاب من جنس تخريجات الفقهاء. فان الفقهاء لا يلاحظون الالفاظ في تخريجاتهم الحديثية. وهذا اللفظ ليس عند ابي داود الا ان يكون ابا داود ابا داود الطيالس في مسنده فنعم. فهذا الحديث اخرجه بهذا اللفظ - 01:14:29

ابو داود الطياري في مسنده. ومسند ابي داود الديالسي نسب اليه لانه حديث. لا لكونه فان جامعه هو صاحبه يonus ابن حبيب.

ثم نسب الى الطيالس لانه حديث الطيالس فهو مسند الطيالس - 01:14:49

بجمع صاحبه يonus ابن حبيب وهذا الحديث عنده. ولا يثبت بهذا اللفظ. وانما يثبت عند ابي داود السیستانی وغيره من اصحاب السنن بلفظ الصعید الطیب. طھور المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنین. فإذا وجد فلیمسه مشرقه. واسناده صحيحة - 01:15:09

بلفظ وضوء وضوء المسلم المحفوظ فيه طھور المسلم. واما الوضوء فالاظهر انه من جهة الدرایة والرواية لا يثبت وانما يثبت كونه طھورا. وبتمام کلام المصنف رحمة الله تعالى في المبطلات يكون المعدود منها - 01:15:39

ثلاثة والذي استقر عليه المذهب ان مبطلات التيمم اربعة مبطلات التيمم اربعة احدها ما يبطل طهارة الماء. ما يبطل طهارة الماء وثانيها خروج وقت ما تيمم له خروج وقت ما تيمم له - 01:15:59

وثالثها زوال مبيح له. زوال مبيح له وواضعها وجود ماء مقدور على استعماله بلا ضرر. وجود ماء مقدور على ماله بلا ضرر. فهذه مبطلات التيمم عند الحنابلة. نعم. قال رحمة الله تعالى - 01:16:29

وتبطل طهارته وان كان في الصلاة لانه لو كان خارج الصلاة لبطل. فكذلك في الصلاة. ذكر المصنف رحمة الله خاتمة مسائل الباب فقال وتبدل طهارته اي المتيمم. وان كان في الصلاة اي قائمها فيها. لانه - 01:16:59

لو كان خارج الصلاة لبطلت بوجود الماء فكذلك في الصلاة. فإذا وجد الماء في اثناء صلاة صلي فتبطل طهارته وكذا صلاته فيستأنف الصلاة فلو قدر ان احدا تيمم لفقد الماء ثم وهو في اثناء صلاته جيء بالماء او ظهر له فانه حين - 01:17:19

ان يخرج من صلاته ويتوضاً بالماء ثم يستأنف صلاته ابتداء من اولها هذا مذهب الحنابلة وبه تمام مسائل هذا الباب. ومما ينبه اليه ان ما شاع عند الناس من قولهم عقوب ورب غفور يريدون به التوسيع في باب - 01:17:49

تيمم فهذا من قبيل الكلام المحتمل للحق والباطل. فانه يكون حقا اذا وجدت الاسباب الداعية الى استعمال التراب في الطهارة. كان يفقد الماء او لا يقدر على استعماله. فان يتيمم وكما يقولون يتعذر بالتراب. اما ان وجد الماء ولكن يترك - 01:18:19

او شحا به عن العبادة فهذا محرم. فمن الناس من يشح بالماء عن طهارته زعماً بان ما عنده من البهائم تحتاج اليه. وكون هذه الدعوة لا حقيقة له. وانما يشح - 01:18:49

اي رغبة عن عدم الذهاب لاحضاره فيجعله بزعمه للبهائم ويتيمم وهذا يحرم عليه مع امكان جلب الماء اليها ولا سيماء في هذه البلاد فينبغي ان يتقييد الانسان بالمواطن التي اذن فيها الشرع بالتيمم اما التوسل - 01:19:09

التساهل في ذلك فهو محرم. وهذا الامر شهير قديم كما ذكره ابن الع رب وغيره. لكن العبارات التي يعبر بها عن هذا التساهل تختلف

من زمان الى زمان وزماننا هذا يقول فيه الناس هذه الجملة عفور ورب غفور متساهم - [01:19:29](#)  
في احكام التيمم وهذا اخر البيان على هذه الجملة من الكتاب الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد واله  
وصحابه اجمعين - [01:19:49](#)